HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

Distr.
GENERALE

HRI/CORE/1/Add.45
27 July 1994
ARABIC
Original: FRENCH

وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف

النيجر

[٢٧ نيسان/أبريل/١٩٩٤]

أولاً- الاقليم والسكان

١- النيجر بلد ساحلي يقع على تخوم الصحراء، ولا نفاذ له إلى البحر.

٢- ويتشكل سكان النيجر من تسع مجموعات إثنية هي في غالبيتها الساحقة اسلامية. وهي: العرب، والغورمانتشيه، والهوسه، والكانوري، والبوهل، والسونغاي، والطوارق، والتوبو، والزارما. ويقدر آخر تعداد جرى عام ١٩٨٨ ان عدد السكان يبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ ٧ نسمة منهم ٥٠,٤ في المائة من النساء. والسمة الرئيسية لهؤلاء السكان هي صغر سنهم (٤٩ في المائة هم دون الخامسة عشرة؛ ٥٦ في المائة هم دون العشرين) والمعدل المرتفع لنموهم السنوي (٣,٤ في المائة). ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٢٧,٤ في المائة منهم ٦ في المائة فقط من الفتيات. ويبلغ معدل التعلم لدى الراشدين ١٢,٥٢ منهم ١٨ في المائة للرجال و٧ في المائة للنساء.

٣- ويتوزع السكان بشكل متفاوت جداً على الأراضي الوطنية. وتبلغ الكثافة السكانية المتوسطة ٥,٧ نسمة، إلا انها تبلغ ما أقصاه ٢٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مناطق الجنوب. وغالبية السكان هم من الريفيين، ٨٠ في المائة مقابل ١٥ في المائة في المدن. ويبلغ العمر المتوقع لدى الولادة ٤٧,٧ سنة.

٤- وتشكل القطاعات الأولية (الزراعة، تربية الماشية، الأحراج، صيد الأسماك) أساس الاقتصاد النيجري. وهذا القطاع، الذي يستوعب ٨٥ في المائة من السكان، أسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٦١,٢ في المائة في عام ١٩٨١، وبمقدار ٤٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٦. ويسهم القطاع الفرعي من اليورانيوم بحوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

٥- وبتارخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، كانت خدمة الدين الخارجي تبلغ ٤٨,٩٥ مليون مقابل ٣٥,٥٩٩ مليار للدين الداخلي.

ثانياً- الهيكل السياسي العام

٦- تعاقبت في النيجر عدة أنظمة سياسية لم تعرف ان تخلق الظروف المؤاتية للانشراح السياسي، والتعبير الاقتصادي، والتألق الاجتماعي والثقافي لشعبنا.

٧- وأرسى المؤتمر الوطني السياسي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ أسس دمقرطة الحياة السياسية في بلدنا المتميزة بتعدد الأحزاب. واعتمد دستور الجمهورية الثالثة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وجرت انتخابات نيابية ورئاسية في ١٤ و٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ و٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣.

٨- وتعلن الحكومة الحالية تمسكها بدستور الجمهورية الثالثة، وخاصة: احترام القواعد الديمقراطية؛ وشكل الدولة الجمهوري؛ والتعلق بالوحدة الوطنية وبالأفريقانية؛ والدفاع عن الحريات وحقوق الانسان؛ والسلام والأمن؛ والعدالة الاجتماعية والتضامن.

ثالثاً - الاطار القانوني العام

٩- ان السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية. وتمارسها المحكمة العليا، والمحاكم من مختلف الدرجات.

١٠- ويحكم بالعدل على الأراضي الوطنية باسم الشعب ومع الاحترام الدقيق لقواعد القانون ولحقوق كل مواطن وحرياته.

١١- لا يخضع القضاة في ممارسة وظائفهم إلا لسلطة القانون. ورئيس الجمهورية هو كفيل استقلال القضاة. ويساعده مجلس القضاء الأعلى.

١٢- ودولة النيجر، المستقلة منذ ١٩٦٠، قد وقعت في التسعينات الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٦، والاعلان العالمي لصالح وقاء الطفل وحمايته وتنميته الذي اعتمدته القمة العالمية المعنية بالطفل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

١٣- وورثت النيجر أيضاً نصوصاً استعمارية كانت تلحظ منذ ذلك الحين تحسين حالة الطفل، ولا سيما مرسوم من عام ١٩٢٨ لا يزال ساري المفعول، وينشئ محاكم خاصة ونظام الحرية المشروطة للقصر في الاقاليم التابعة لوزارة فرنسا لما وراء البحار.

١٤- كما صدرت نصوص أخرى تنص على آليات للحماية. وهي أولاً قانون العقوبات، في أجزائه المتعلقة بالقصور الجنائي وردع الجرائم والجنح ضد الطفل والأسرة، ثم المراسيم الاشتراعية المتعلقة بالجنسية والأحوال الشخصية، وأخيراً بعض أحكام قانون العمل.

١٥- وفي اطار حرية إنشاء الجمعيات المعترف بها والمضمونة بموجب الدستور، أنشئت عدة هيئات وطنية مكلفة بالسهر على احترام حقوق الانسان، ومنها: الديمقراطية والحرية والتنمية (DLD) ورابطة الدفاع عن حقوق الانسان (ANDDH).

رابعاً- الاعلام والدعاية

١٦- إثر المؤتمر الوطني السيادي، الذي ضم مجمل القوى الحية في الأمة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بذلت جهود على صعيد الاعلام لجعل الجمهور والسلطات تتفهم على نحو أفضل الحقوق المنصوص عليها في مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. فأذيعت هذه النصوص في الإذاعة (باللغة الفرنسية وباللغات الوطنية)، وفي التلفزيون، وفي الصحافة المكتوبة، وعلى المسارح، وفي الأغاني، إلخ.

١٧- وتؤمن حرية واستقلال وسائل الاتصال السمعي - البصري والصحافة المكتوبة في النيجر من جانب المجلس الأعلى للاتصال، وهو سلطة ادارية مستقلة عن الحكم السياسي. ويسهر المجلس على أدبيات المهنة في مجال الاعلام، وعلى الوصول المنصف للأحزاب السياسية، والجمعيات، والمواطنين إلى وسائط الاعلام والاتصال الرسمية.

- - - - -